رحبوا بالفكرة التي أطلقها نائب رئيس مجلس الأمة للخروج من أجواء التوتر

نواب لـ«الصباح»: الحوار الوطني سبيلنا لطي صفحة الخلافات السياسية

مبارك الخرينج

هشام البغلي

مجلس الأمة يتبنى الحوار للخروج من الأزمة السياسية الراهنة

علي العمير

مبارك العرف

■ الخرينج: أصحاب اللون البرتقالي إخواننا.. ومع الحراك شريطة أن يكون ضمن الأطر القانونية

■ البغلي: نساند الدعوة لإجراء حوار وطني وأيدينا ممدودة لجميع الأطراف ومختلف الفرقاء

■ العمير: أي دعوة للحوار تعد محمودة لأنه يقرب وجهات النظر ويعرض الرأي والرأي الآخر

■ العرف: ننشد أن تكون هذه الدعوة مثمرة وتصب في سبيل المصلحة العامة للكويت

مصطفى كامل وفارس العبدان

لقيت دعوة نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج إلى الحوار الوطني ترحيبا تباينا كبيرا واستحسانا شعبيا في إطار أن الاتفاق كان ولايزال هو العامل الذي يجمع ابناء الكويت دوما وابدا، وان الاتحاد رمز لقوة الاوطان والخلاف عامل لتفتتها.

وشدد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج على أهمية الحوار مع جميع الاطراف لافتا الى انه يؤيد النقد البناء مشيرا الى ان اصحاب اللون البرتقالي هم اخوانه وانه مع الحراك السياسي شريطة ان يكون ضمن الاطر القانونية والدستورية واكد الخرينج على دعوته السابقة بضرورة فتح باب للحوار الوطني غير المشروط بين الجميع مبينا ان الخلاف لن يحقق نتائج وانه على الكل وضع اولوية تحقيق مصلحة الكويت واهلها اولا واخيرا والتسامي على مصلحة الافراد والكتل والاحزاب.

من جانبه أكد النائب هشام البغلي على مساندته دعوة اجراء حوار وطني واضاف مستعدون لمد ايدينا لجميع الاطراف وحتى الفرقاء المعارضين من الاغلبية السابقة.

وكشف البغلي في تصريح خاص لـ«الصباح» انه يعتقد ان الاغلبية السابقة تسير في طريق لارجعة فيه متمنيا ان يؤدي هذا الحوار لنتيجة ايجابية لانه من الصعب جدا ان يعيش الناس في مجتمع منقسم لقسمين.

أما النائب د.علي العمير فقال ان اي دعوة للحوار تعد محمودة لان الحوار يقرب وجهات النظر ويجعل الفرقاء على مادة واحدة ويعرض الراي والراي الاخر.

وأكد العمير في تصريح خاص لـ«الصباح» ان اي دعوة للحوار الوطني بين من هو مؤيد ومعارض ومشارك ومقاطع انها دعوة جيدة وابدى دعمه لها متمنيا ان يستجيب الفريق المقاطع لها وان يجتمع اهل الكويت جميعا تحت كلمة سواء في ظل شريعة الله عز وجل والدستور الذي وضع لتنظيم الحياة لافتا إلى ان هذا الحوار ليس ببعيد على من يقدر الدستور ومصلحة البلد العليا والوطن في الاستجابة للحوار وابداء وجهة النظر وسماع الراي الاخر بعيدا عن ما يحدث اليوم من تين للراي والمضي فيه وعدم الرغبة في سماع الراي الاخر.

ومن جانبه اكد النائب مبارك العرف على مساندته لهذا الحوار وقال في تصريح خاص لـ«الصباح» نتشد ان تكون هذه الدعوة مثمرة وتصب في سبيل المصلحة العامة للكويت وأضاف العرف انه من الممكن الاختلاف في الاراء ووجهات النظر لكن في النهاية ينبغي الاجتماع على مصلحة الوطن والمواطنين وحمايتنا للدستور.

وبدوره اوضح النائب سعود الحريجي انه من اهم الاولويات يأتي الاستقرار وفتح باب الحوار بين جميع اطياف المجتمع حتى تستقر البلد وتستطيع عجلة التنمية ان تبدأ مرة اخرى بالدوران.

إلى ذلك رحب عدد من المواطنين إتفقهم «الصباح» لاستطلاع آرائهم حول الدعوة، وأكدوا على اهمية الالتفات الى الكويت ووضعها نصب اعين الجميع بعيدا عن المهاترات الطائفية والفئوية والتقسيمات الاخرى التي تبعد المواطنين عن وطنهم غير هذه التفرقة التي لم يتعود عليها المواطن الكويتي في السنوات السابقة.

وأشادوا بدعوة نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج لافتين الى ان الحوار الوطني الذي دعا له والابتعاد عن التازيم هو الفيصل في القضاء على التفرقة والكراهية والحال التي وصلنا اليها مؤخرا حتى في عدم تقبل الرأي الآخر.

ولفتوا الى ان اهل الكويت لم يكونوا في يوم من الايام غير متحابين ولكن المصالح الشخصية لدى البعض هي التي جعلت البعض يدندن على وتر الطائفية او القبلية او غيرها من العوامل التي تعتبر مفرقة لأبناء هذا البلد الذين تجمعوا حوله منذ القدم.

ومن جهته قال محمد الرشيدي انه يجب ان يعلم الجميع سواء كانوا وزراء او نوابا ان الكويت فوق الجميع والا يزايدوا علينا في حب الوطن متمنيا من النواب الابتعاد عن الطائفية والقبلية والتقسيمات التي يعيشها المواطن الكويتي مشيرا الى انه في السابق لم نكن نقول هذا حضري وهذا بدوي او هذا سني او شيعي بالعكس كنا متداخلين ولا نحس باي اختلاف بيننا ولكن لا نعرف ما الذي تغير؟.

واضاف الرشيدي: ان ما تحتاجه هذه الايام هو ما دعا اليه النائب مبارك الخرينج حوار وطني صادق يجلس فيه جميع الاطراف من نواب حاليين وسابقين وينتهون الخلافات باتفاق للابتعاد عن الطائفية والقبلية والفئوية او حتى تقسيمات المناطق مبينا ان هذا هو الحل الوحيد.

ومن جهته اكد وليد الشمري اننا كشعب كويتي لم نأتنا هذه التقسيمات الا من بعض اعضاء مجلس الامة والمتكسبين من خلال هذه الاختلافات التي ربما يعود بعضها الى مئات السنين ولن تغير شيئا عندما اذكرها سوى مزيد من الكراهية متمنيا ان يتم الالتفات بمحبة وصدق الى دعوة النائب مبارك الخرينج لحوار وطني شامل لكافة الاطياف لنجلس على طاولة واحدة لنحل هذه المشكلة.

واضاف: ان مجمل مشاكلنا من بعض الاعضاء الذين ينخرون في جسد هذا الوطن عن طريق الضرب على وتر القبلية والطائفية والمناطق الداخلية والخارجية وغيرها من الكلام الذي لن يفيد في شيء سوى في زيادة الصدع والتفرقة متمنيا ان يكون هذا المجلس مجلس خير على اهل الكويت لتحل كافة مشاكلهم.

وبدوره اوضح محمد الخالدي ان كرسي مجلس الامة ليس مسجلا باسم اشخاص بل على العكس يجب ان يعرف الاعضاء انه لو دامت لغيره لما وصلت اليه، حيث ان الواقع يحتم علينا ان نذكر هذا الشيء خاصة ان البعض يريد هذا الكرسي له ولعائلته او اسرته وهذا شيء غير طبيعي بحيث ربما يحارب الجميع من اجل الوصول اليه حتى ولو كلفه ذلك التفرقة والضرب على اي وتر.

ولفت الى دعوة النائب الخرينج ان استطاع ان يطبقها على ارض الواقع ويجمع عليها الاعضاء والحكومة فإن التاريخ لن ينسى هذا الشيء وسيتذكره جيدا لانه من الصعب ان تقوم يجمع الشعب على رأي واحد بعد ان فرقهم المتكسبون على مدى سنوات.

سعود الحريجي

■ الحريجي: لابد من فتح باب الحوار بين جميع أطياف المجتمع حتى تستقر البلد وتدور عجلة التنمية

ما الشروط الواجب توافرها لترخيص الصحف اليومية؟

عاشور يسأل عن شركات بث الفضائيات المحلية والدولية

صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود حول اسماء الشركات والمؤسسات التي تم الترخيص لها لبث الفضائيات المحلية والدولية واسم المؤسسين والشروط الواجب توافرها في المدراء، وجاء في نص السؤال ما يلي: 1 – تزويدي بقائمة بأسماء المؤسسات او الشركات التي تم الترخيص لبث الفضائيات المحلية والدولية مبينا به اسم الشركة ومؤسسين الشركة وصورة من ترخيص الشركة وصورة من ترخيص الوزارة لكل شركة على حدة؟ وما هو رأس المال المطلوب للبث؟ والاشتراطات اللازمة للترخيص؟.

2 – ما هي الشروط الواجب توافرها بمديري التنفيذ لهذه المحطات؟. مع تزويدي بأسماء شهادات المديرين التنفيذية للمحطات المرخصة للبث من الكويت، وهل توجد محطات فضائية تبث ولا يوجد لديها مديرون تنفيذيون وما الأسباب إن وجد؟. 3 – هل توجد شركات حاصلة على ترخيص اعادة البث اذا كان الجواب بنعم تزويدي باسماء الشركات وملاكها وصورة من ترخيص الشركة وصورة من ترخيص وزارة الاعلام؟ وما اشتراطات اعادة البث؟. 4 – تزويدي بقائمة اسماء الفضائيات الاجنبية «غير المحلية» التي منحت تراخيص فتح مكاتب لها بالكويت وصورة من كتاب الترخيص ومن هم مديرو هذه المكاتب؟ والشروط الواجب توافرها لفتح هذه المكاتب مع تزويدي بنسخة من القرار الوزاري لتنظيم فتح المكاتب الخارجية التي تتضمن الشروط المفروضة؟.

5 – تزويدي بشروط الواجب توافرها لترخيص الصحف اليومية؟ مع تزويدي بقائمة الصحف اليومية المرخصة وصورة من ترخيصها؟. واسماء رؤساء التحرير لكل صحيفة على حدة وهل هناك طلبات جديدة لفتح صحف جديدة لم يتم الترخيص لها وما هي اسباب ذلك؟.

حماد لوزير النفط: ما قيمة عقد شل ومقدار المبلغ المصروف فيه؟

سعدون حماد

قام النائب سعدون حماد بتوجيه سؤال إلى وزير النفط هاني حسين حول قيمة عقد شركة شل العالمية وتاريخ بداية العقد، ومقدار المبلغ المصروف من قيمة العقد حتى تاريخ الإجابة على السؤال، وجاء في نص السؤال ما يلي: يرجى إفادتي بالآتي:

1 – كم تبلغ قيمة عقد شركة شل العالمية مع تزويدي بصورة من العقود المبرمة بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية؟

2 – ما تاريخ بداية العقد؟

3 – ما مقدار المبلغ المصروف من قيمة العقد حتى تاريخ الإجابة على هذا السؤال؟.

4 – ما طريقة الدفع، مع تزويدي بصور لجميع الفواتير التي دفعت حتى تاريخ الإجابة على هذا السؤال؟

5 – هل تم تغيير كلفة العقد بناء على الصلاحية الممنوحة لمجلس إدارة شركة نفط الكويت؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسباب التي دعت إلى تلك الزيادة.

دعا إلى تعديل قانون التأمينات بما يتماشى مع مصلحة الأسرة

الصالح يطالب بخفض سن تقاعد المرأة العاملة

خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية خاصة الفقرة الخاصة بسن التقاعد، داعياً في اقتراح قدمه الى الاكتفاء بـ15 عاما من العمل للمرأة لتمكينها من تربية الابناء، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميري رقم 61 لسنة 1976 وقانون معاشات ومكافآت التقاعدية للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 69 لسنة 1980:

مادة أولى: يستبدل بنصي البندين 5 و6 من المادة 17 من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه النصان التاليان:

مادة 17 بند 5:

انتهاء خدمة المؤمن عليها المتزوجة وكذلك المطلقة او الارملة لغير الاسباب المنصوص عليها في البنود السابقة، متى بلغت مدة اشتراكها في هذا التأمين خمس عشرة سنة، وفي هذه الاحوال لا يخضع معاشها للتخفيض المقرر بحكم المادة 20 من هذا القانون، ويسري هذا الحكم على من سبق تقاعدها قبل العمل بهذا البند، دون ان يترتب على ذلك صرف اي فروق مالية عن الماضي.

مادة 17 بند 6:

انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الاسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشر سنة وكان قد بلغ الخامسة والخمسين فإن لم يكن قد بلغها عند انتهاء الخدمة وجب لاستحقاقه الا تقل مدة اشتراكه في هذا التأمين عن عشرين عاما.

مادة ثانية: يلغى البندان رقما 7 و8 من المادة 17، كما تلغى المادة 17 مكرر من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه.

مادة ثالثة: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

بتاريخ 2001/5/7 صدر قانون 25 لسنة 2001م على ان يبدأ تنفيذه من 2001/7/1م وكان صدورهذا القانون «كما ورد بمذكرته الايضاحية» بمثابة ضرورة فرضتها طبيعة التطور المالي والاجتماعي في البلاد انذاك استدعت الاخذ باجراءات التقشف في ظل الذهور الذي كان في سعر برميل النفط وبالتالي عائدات الدولة فاستهدف التعديل مصلحة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصناديقها ومركزها المالي وكان من شأنه رفع سن التقاعد تدريجيا لتصل الى 55 سنة للرجل والمرأة التي ليس لها اولاد.

كما انه اعاد شرط السن لتقاعد المرأة ذات الاولاد تبدأ هذه السن من 45 وتزداد تدريجياً الى 50 بعام 2017 وما بعدها مع الابقاء على شرط المدة.

وكان من آثار هذا التعديل ان سلب المرأة حقها في التقاعد المبكر لرعاية الاولاد والاسرة وكذلك فعل الشيء نفسه لفئة الرجال اذا زادت معدلات البطالة بين الشباب الخريجين الكويتيين مع تكدس الموظفين في القطاع الحكومي.

ورغبة منا في تلافي تلك الاثار ولزوال تلك الظروف السابقة وللتيسير على المواطنين لاسيما النساء ذوات الاولاد في ظل مشكلة تؤرق الاسر الراغبة في رعاية الابناء وعدم الاعتماد على المربيات والخدم والتي اصبحت ظاهرة خطيرة تهدد أمن المجتمع واخلاقياته وبما يتلاءم مع ظروف مجتمعنا ويعطي المرأة الفرصة للاهتمام بالاسرة والتي هي نواة المجتمع الصالح وخلق المزيد من الوظائف للخريجين بما يساهم في حل مشكلة البطالة والتكدس الوظيفي.

اذ ان مدة خدمة خمس عشرة سنة كافية حتى تستحق المرأة المتزوجة وكذلك المطلقة او الارملة للمعاش التقاعدي وخدمة عشرين سنة للرجل دون اشتراط بلوغهم سن محدد.

كما ان الادعاء والعجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الذي كان الهدف الاساسي لرفع سن التقاعد وربطه بمدة الخدمة يمكن القضاء عليه بالعديد من المشاريع والافكار التي تصب باتجاه الصالح العام وتساهم في استمرار نظام التأمينات الاجتماعية دون المساس بحق المرأة في الوجود مع اسرتها وتربيتها لابنائها وكذلك عدم المساس بحق الرجل وبنسب البطالة والتكدس الوظيفي لتخلق مشكلات اكبر في المجتمع.

لذا فقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على ان يستبدل بنصي البندين 5 و6 من المادة 17 من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه النصان السابقان اللذان يكفلان الحق في التقاعد متى كانت مدة اشتراك قدر معين على النحو الوارد بالنص دون اشتراط بلوغ سن محدد.

كما روعي في ذلك بلوغ الشخص سن معين «خمس وخمسين» ودون توافر مدة الخدمة اللازمة للتقاعد «عشرين سنة» فاكتفى بذلك بمدة خدمة خمس عشرة سنة فقط باعتباره سن الشيخوخة ولاعتبارات انسانية.

البذالي لوقف سرقات السيارات الحديثة وإنشاء دوار في شارع أبوظبي

قدم النائب بدر البذالي اقتراحين لوقف سرقات المركبات الحديثة، وإنشاء دوار في شارع ابو ظبي بمنطقة الصليبخات. وجاء في نص الاقتراحين ما يلي: نظرا لوقوع الكثير من سرقات المركبات الحديثة وتصديرها لخارج الكويت عن طريق دفاتر مركبات مزوره أو عن طريق التصدير الجمركي.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

«نص الاقتراح»

ان تقوم الحكومة ممثلة بوزير الداخلية ووزير المالية ومدير عام الادارة العامة للجمارك بإغلاق الطريق امام تهريب السيارات الحديثة الى الخارج وهذا لن يتم الا اذا تم مد يد التعاون بين وزارة الداخلية والادارة العامة للجمارك، وذلك بان يقوم مركز المعلومات بوزارة الداخلية بعمل صلاحية دخول وخروج للمركبات تحمل اسم المالك فقط على الاقل في نظام الاستعلام الخاص بها وتقوم بفتح خط بالمنافذ لموظفي الادارة العامة للجمارك لمعرفة اصحاب المركبات الفعلية التي تريد مغادرة البلاد بها، وكذلك مد خط استعلام لجمرك الصليبية والخاص باصدار لوحات التصدير الجمركي الموقت، وذلك لايقاف المعاملات المزورة والمنسوبة للادارة العامة للمرور والخاصة بتسقيط لوحات المركبات وذلك لانهاء اخراج اي مركبة لخارج الكويت.

وجاء في الاقتراح الثاني للنائب ما يلي: نظرا الوقوع الكثير من الحوادث المرورية عند فتحة الرصيف الاوسط التي تقع بالقرب من مدرسة صفية المتوسطة للبنات بمنطقة الصليبخات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر.

ان تقوم الحكومة بإنشاء دوار في شارع ابوظبي بمنطقة الصليبخات مقابل مدرسة صفية المتوسطة للبنات بين قطعة 5 وقطعة 3.